

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

واقع السلطة وإشكالية الحكم خلال فترة الدايات (1710-1830)

-مقاربة تحليلية إحصائية-

The reality of power and the problem of governance during the Deys period
(1710-1830)-An analytical and statistical approach

نجوى طوبال - Nedjoua Toubal.

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

Algeria Univsity 2 Abul-Qasim Saadallah

nedjouatoubal604@gmail.com

تاريخ القبول : 2021-01-23

تاريخ الاستلام : 2020-12-13

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى رصد ومعرفة بعض الخصوصيات التي ميزت النظام السياسي لإيالة الجزائر خلال المرحلة الثانية من حكم الدايات (1710-1830)، والتي وإن قلصت السيطرة المباشرة للباب العالي، إلا أنها سمحت بالتواصل الشكلي للسيادة العثمانية في الجزائر.

ومن جهة أخرى، نحاول الوقوف وبشكل أساسي عند تدخل وانخراط الإنكشارية في الحياة السياسية، وتحكمهم الواضح والكلي في من يعتلي منصب الداوي، ودواعي ذلك وما ترتب عنه من اضطراب وعدم استقرار للسلطة السياسية الحاكمة للبلاد، وكذا نبحت في محاولة بعض الدايات التملص والتخلص من سيطرة الإنكشاريين، والسعي لتوريث الحكم في أسرهم، وهي المحاولات التي آلت إلى الفشل لأسباب متعددة، ستقف الدراسة عندها قراءة وتحليلاً.

الكلمات المفتاحية: الجزائر-العهد العثماني-الداوي-الإنكشارية-الصراع-السلطة

Abstract

This study seeks to identify some of the characteristics that characterize the political system of the Algerian state during the second phase of the rule of the deys (1710-1830), which although the direct control of the Sublime Porte was less, but it allowed the formal continuity of Ottoman sovereignty in Algeria.

On the other hand, we try to study the intervention of the Janissaries and their involvement in political life and their clear and complete control over whoever holds the position of the Dey, the reasons for that and the consequent turmoil and instability of the ruling political authority of the country, and we also consider the attempt of some deys to escape and get rid of the control of the Janissaries, and seek to bequeath power in their families, and from the attempts that ended in failure. For various reasons, the study will stop at the reading of an analysis.

Key words: Algeria, the Ottoman era, the Dey, the Janissaries, the struggle, the power.

القرن الثامن عشر، أدى إلى إضعاف سيطرة الحكومة المركزية على الولايات، وبالتالي شهدت العديد من هذه الولايات ظهور حركات سياسة وحتى عسكرية رافضة للوجود العثماني من الأساس.

وأمام هذه الوقائع، وجدت السلطة العثمانية نفسها تستسلم للتطورات المستجدة وتسلم بها، شريطة أن تَبْقَى

مارست الدولة العثمانية سلطتها السياسية، على الولايات العربية- ومن بينه الجزائر- من خلال نظام اعتمدت فيه على ثلاث ركائز أساسية تمثلت أولاً في تدعيم الحاكم(الوالي/الباشا)، وإرسال الجنود الإنكشارية(القوة العسكرية) والقاضي(الممثل الشرعي)، لكن الضعف التدريجي الذي عرفته المؤسسات السلطانية للخلافة العثمانية بداية من

الولايات على احترامها للالتزامات الرئيسية والشكليات الظاهرية التي توجي بالخضوع للسلطات المركزية، ومن جملة ذلك، الالتزام بالمساهمة في أمن الدولة العثمانية والمشاركة في حملاتها ودفع الضريبة السنوية إلى خزينة الدولة، والتي هي بمثابة مظهر من مظاهر الاعتراف بسيادة الباب العالي.¹

وهذه الوقائع والمعطيات المستجدة في الولايات العربية خلال العهد العثماني، تنطبق على الجزائر، خاصة خلال فترة الدايات (1671-1830)، فقد تعرضت معظم المصادر والمراجع الأجنبية خصوصا، بالانتقاد والاستهجان الشديدين لنظام وطبيعة الحكم في الجزائر خلال تلك المرحلة، لما اعتقدته استثنائها من الأتراك بمقاييد السلطة والانفراد بها وبالمقابل تهيمش الأهالي، وهذه المصادر والمراجع اعتبرت الأتراك أقلية عرقية بعيدة جغرافيا عثمانية، حتى عن مقر السلطة وتم وصفهم بـ "النخبة المستوردة"، التي ظلت غريبة منغلقة على نفسها، متفوقة ومعزة بذاتها اجتماعيا، مصرة على إبعاد باقي الفاعلين الاجتماعيين خصوصا السكان المحليين عن دوائر السلطة، وإبقاء حكم البلاد بأيديهم فترة طويلة من الزمن تزيد عن ثلاثة قرون.²

ويُعد انحصار السلطة في يد الأتراك دون غيرهم، إلى جانب إبعادهم للعنصر المحلي، الذي اكتفى بالأدوار المساعدة من بين أهم الأسباب التي ساهمت في استمرار الحكم العثماني من جهة،³ ومؤشرا على ظاهرة الانغلاق في نظام الحكم، من جهة أخرى، فقد ضرب الحكام حصارا شديدا حول أنفسهم وحول مواقع القوة التي بين أيديهم، حتى لا يتسرب إليها بقية السكان ولا يرق إليها الطامحون في الحكم.⁴

وتتمحور إشكالية هذه الدراسة في البحث عن الأسباب والظروف التي أسهمت في استمرارية السيادة العثمانية في الجزائر، والعوامل والمعطيات التي حالت دون حدوث تحول جذري في طبيعة وهيكلية وبنية النظام السياسي للجزائر في أواخر العهد العثماني.

وقبل الغوص في معالجة هذه الإشكالية والإجابة عن التساؤلات المطروحة، نشير إلى أنه وبالرغم من طول مدة الحكم العثماني في الجزائر، والتي فاقت الثلاثة قرون (1519-1830)،

إلا أن الطبقة الحاكمة أو من توالوا على الحكم البلاد، لم يشككوا أسرة أو أسر جعلت السلطة متوارثة بين أفرادها، سواء من العنصر العثماني أو من العنصر المحلي؟ وهو الأمر الذي جعل الجزائر حالة استثنائية في تلك الفترة، إذا ما قورنت ببعض الولايات العثمانية المجاورة لها، أو حتى البعيدة عنها، وهاته الولايات العربية عرفت تحولا في طبيعة الحكم والسلطة، بظهور أسر محلية حاكمة، بعد ما تمكنت من الاستحواذ على مقاليد السلطة الفعلية وأبقتها إرثا بين أفرادها ولأمد طويل، من ذلك الأسرة الحسينية بتونس،⁵ والقرمانلية بطرابلس الغرب،⁶ وآل العظم بدمشق.⁷

1- أسباب استمرارية السيادة العثمانية خلال الفترة

المدرسة:

لقد كان الدايات في بداية عهدهم (1671-1710)، ينتخبون من طائفة رياح البحر، التي استرجعت نفوذها بعد إلغاء نظام الأغوات (قادة الجيش البري)، وبالرغم من هذا التغير الذي حدث في نظام الحكم، فإن السلطان العثماني استمر في تعيين وإرسال باشاوات، اقتصر وجودهم على الجانب الشكلي- الشرقي، بعد أن تم تجريدهم من كل السلطات. غير أن هذا الوضع لم يستمر بعدما تمكن الدايات في المرحلة الثانية (1710-1830) من الجمع بين منصب الدايات والباشا وتحقيق استقلال تام في القرار المتعلق باختيار وانتخاب حكام بين فئتهم، ففي سنة 1710 قام الدايات علي شاولش بطرد الباشا الذي أرسل من مقر الدولة العثمانية.⁸

وبالموازاة مع هذه الخطوة، ربط الدايات علاقات دبلوماسية مباشرة مع العديد من الدول، ورسوموا معالم السياسة الخارجية للجزائر، وهذه الإجراءات حققت معنى الاستقلال للبلاد، ما يعني أن الجزائر أصبحت منذ هذه المرحلة دولة مستقلة، لها حدود معلومة، وراية خاصة بها وعملة تصك محليا وجيشا مستقلا، وفي هذه المرحلة أصبح دور السلطة العثمانية المركزية، بحيث اقتصر على منح لقب باشا للحاكم الذي يختاره الديوان في الجزائر، وبالمقابل حافظ الحكام على إرسال الهدية إلى اسطنبول كل ثلاث سنوات.⁹ فكيف يمكن تفسير استمرار الارتباط بالدولة بالعثمانية؟ وهو ما سنجيب عنه في النقاط التالية:

1-1- استمرار عملية التجنيد:

اعتبر الباحث الفرنسي أندري ريمون، أن وضع الأتراك بالجزائر، يعد وضعاً استثنائياً مقارنة بمدن أخرى، بسبب محافظتهم على الطابع التركي للنخبة الحاكمة حتى النهاية، وما ساعدهم حقا هو استمرار عملية التجنيد من الأناضول،¹⁰ التي كانت بمثابة تعزيزات، فُسر تواصلها واستمرارها برغبة العنصر التركي في الحفاظ على السلطة بأيديهم، تجنباً لتحول الانكشارية إلى قوة جزائرية.¹¹

ويبدو أن حاجة حكام الجزائر، إلى تجنيد الانكشارية من الأناضول، وعلى فترات منتظمة قد ساهم دون شك في دفعهم للمحافظة على علاقات متميزة مع الباب العالي، الذي اكتفى بمظاهر السيادة الشرفية المحضة. ولأن استقرار الأوضاع في مدينة الجزائر كان دائما مهددا بالأخطار القادمة من جهة البحر، فإن وجود القوات الإنكشارية، كان يُشعر الأهالي ولو نظريا، بأنهم محميون بالقوة العسكرية للدولة العثمانية، ومن ثمة يرونها السد المنيع في وجه الأخطار الخارجية، حتى وإن كانت أوضاع الدولة العثمانية، في هذه الأثناء، منحدرت نحو الانحطاط.¹²

ولابد من الاعتراف بأن سياسة التجنيد قد تغيرت، فعندما كانت الجزائر ترسل المندوبين إلى أزمير لجمع الجنود، وبدلاً من إتباع الطريقة المعهودة التي كانت تسمح بتجنيد الرجال النزهاء والأكفاء، كان المندوبون يفتحون الباب لكل راغب من العامة، حتى أصحاب السوابق العدلية والذين أديهم أو أدانهم القضاة، بل وجد بين المجندين يهود ويونانيون تحالوا بإجراء عملية ختان لأنفسهم حتى يتم قبولهم.¹³ الأمر الذي عاد بنتائج وخيمة على الجزائر، فبعدما كان الجنود يدافعون عن البلاد وأمنها، أصبحوا يشكلون مصدر ومنبع الفوضى، وقد تمكنوا من إعلاء كلمتهم وفرض رؤاهم وطروحاتهم، فكانوا يتدخلون في تسيير مختلف شؤون البلاد، بل وصل بهم الأمر إلى أكثر من ذلك وأخطر منه، عندما أصبحوا يتحكمون في منصب حاكم البلاد، ومن ثمة يُنصبون ويعزلون الحكام وفقاً لأهوائهم ورغباتهم، حتى اعتلى سدة الحكم عدد من الحكام تنقصهم الخبرة والقدرة على وضع حد لتجاوزات الجنود، بل كان هؤلاء الحكام يبدون

عاجزين حتى عن حماية أنفسهم من دسائس ومؤامرات الجنود.¹⁴

2-1- عدم فاعلية العنصر المحلي

إن استقرار الحكم في الجزائر بيد العناصر التركية، لا يعود فقط لاستمرار وصول المجندين الجدد من منطقة الأناضول، وإنما يعود أيضاً لعدم فاعلية الطبقة الوسطى من الجزائريين، وشبه غياب لتلك النخبة القوية الحاملة للأفكار التنويرية¹⁵ حتى تعمل وتسعى لتشكيل قيادة محلية قادرة على توحيد العنصر المحلي في تنظيم سياسي وعسكري، قادر على تولي مهمة استلام الحكم والدفاع عن البلاد.¹⁶

وأرجع الباحث أرزقي شويتام، الأسباب التي حالت دون تمكن فئة الحضر من البروز على مسرح الأحداث، إلى عدم تجانس هذه الجماعة، فعناصرها لا ينحدرون من أصل واحد، كما أن معظم الحضر كانوا مبعدين عن مراكز السلطة، مما لم يترك لهم هامش المناورة والتأمر على سلطة الأتراك، إضافة إلى السبب الديني، حيث أن حضر المدن كانوا متمسكين بالدين وتعاليمه، والتي تُحرم الاقتتال بين المسلمين. إضافة إلى ميل الحضر إلى الاشتغال بالتجارة، وهي من النشاطات التي لا تعرف الاضطراب والتقلب كالسلطة ومناصبها.¹⁷

دون إغفال الدور الذي لعبته سياسة الترغيب والترهيب التي اتبعتها السلطة الحاكمة حينها في حكم الرعية، من خلال استمالة البعض وقهر البعض الآخر،¹⁸ ناهيك عن عدم اهتمام السكان المحليين بما كان يجري في دوائر الحكم، وعدم الخوض في هذا الشأن حفاظاً على أرواحهم وأموالهم من جهة، أو تعففاً عن الحكم ودواليبه من جهة ثانية، وهذا الموقف المسالم للجزائريين، لاحظته حمدان خوجة على سكان مدينة الجزائر، فوصفهم بقوله: "إن سكان هذه المدينة ... مسالمون بالطبع ويخضعون للسلطة ولو جارت".¹⁹

3-1- خصوصيات النخبة الحاكمة (هيمنة العنصر

التركي)

خلال المرحلة التي نخصها بالدراسة (1710-1830)، تداول على السلطة على مدار الـ مائة والعشرين سنة محل

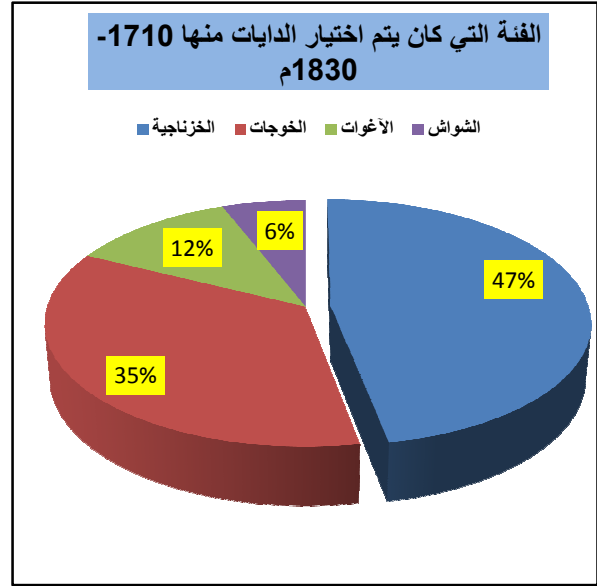
البارزة في الدولة، وهي من مرتبة الخزناجي²³ أو الأغا²⁴ أو خوجة الخيل،²⁵ وإذا كان هذا هو المعلوم بالضرورة، إلا أنه لم يكن القاعدة ثابتة، ولم يكن محل احترام والتزام بشكل دائم، إذ كان بإمكان الجندي البسيط أن يصل إلى منصب الداي، وهو ما كان يحدث بين الفينة والأخرى، خاصة في فترات الاضطراب و الفوضى.

واللافت استثناء أن وكيل الحرج،²⁶ نادرا ما تولي منصب الداي، بالرغم من أهمية وظيفته التي تعني الاهتمام بالشؤون الخارجية، والإشراف على أمور البحرية، فهل كان لعلاقاته بالقناصل والتجار الأجانب، السبب في جعل الانكسارية تنظر إليه بعين الشك والريبة؟ الحقيقة أن الأمر يعود لطبيعة هذا المنصب التي عرفت تقلصا في مهامها ومحدودية في صلاحياتها، مما جعل مكانة وكيل الحرج تضعف وتراجع، خاصة بعد تضائل موارد الغنائم البحرية واشتداد الضغط الأوروبي على الجزائر وتزايد نفوذ باقي الموظفين السامين مثل الخزناجي وأغا العرب.

وكما هو موضح في الشكل البياني التالي،²⁷ فإن عموم الخزناجية (وزراء المالية بالمفهوم الحديث)، كانوا الفئة الأوفر حظا في والوصول إلى هرم السلطة (47%)، متبوعين بمنافسهم من خوجات الخيل (المشرفين على أملاك الدولة) (35%)، وهذه النسب تُظهر أن انتخاب الداي كان محصورا غي الأغلب بين هاتين الفئتين من الموظفين (82%)، وباقي النسبة أي (18%) كانت من نصيب فئتي الأغوات والشواش، وهي الوقائع التي دفعت الزهار إلى القول: "أن العادة عندما يموت الداي، يتولى مكانه الخزناجي، والأغا يتولى منصب الخزناجي".²⁸

وما ذهب إليه الزهار لا يتوافق تماما مع رأي حمدان خوجة، الذي لاحظ أن وكيل الحرج هو من بين الشخصيات الأوفر حظا لتولي المنصب، ذاكرا في هذا المضمار: "أن من جملة أعضاء الحكومة يوجد اثنان أحدهما يسمى وكيل الحرج، وثانيهما يسمى الخزناجي، ومن بين هذين الشخصين يُختار الداي، لأن الحكم في الجزائر ليس وراثيا، إذ أن الاستحقاق الشخصي لا ينتقل إلى الأبناء، وبعبارة أوضح نستطيع القول بأن الجزائريين اختاروا مبادئ الحكم الجمهوري، و رئيس الجمهورية هو الداي".²⁹

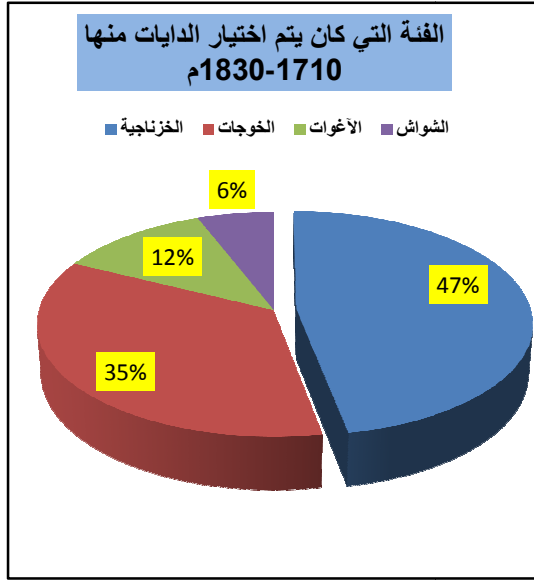
الدراسة، سبعة عشرة حاكما (دايا)²⁰ كانوا جميعا ينتمون إلى الأتراك، وكان يتم انتخابهم عادة من فئة الموظفين السامين، وهم أنفسهم الذين يشكلون مجلس الحكومة، وهو الجهاز الذي ارتكزت عليه الحياة السياسية ابتداء من مطلع القرن الثامن عشر والذي كان يتصدره الداي.²¹



وأعضاء المجلس المذكورين، هم بمثابة وزراء، ومجلس وزراء الداي، الذي يُعد الحكومة الحقيقية للبلاد، والتي تحررت من كل سيطرة للديوان عليها، وتجدر الإشارة أن تنصيب الداي رسميا لا يقع إلا بعد وصول خطاب من السلطان العثماني، يؤكد فيه موافقته على انتخاب الداي، ويكون هذا الخطاب مرفقا بالقفطان وسيف الدولة، وهو التقليد المعروف منذ تأسيس إيالة الجزائر، وعادة ما كان يتم هذا الإرسال بأسرع وقت ممكن، وذلك بواسطة "قبيجي باشي" أو مبعوث الدولة.²²

غير أن التساؤل الذي يطرح نفسه، هو مدى تساوي الحظوظ بين الموظفين السامين بمجلس الحكومة، في تولي أعلى منصب في الدولة أي منصب الداي؟ وماذا لو كانت حظوظهم غير متساوية؟ فهل كان ذلك يعني وجود تكتلات تفرض هذا أو ذاك؟ وما هي الشروط والمعايير الواجب توفرها في الشخص الذي يمكنه اعتلاء سدة الحكم؟

والإجابة عن هذه التساؤلات تدفعنا بداية إلى التأكيد أن منصب الداي كانت تتولاها، في الغالب إحدى الشخصيات



توارث منصب الداي بين أقاربهم، مثلما يبينه الشكل التالي
بوضوح: - عبيد باشا وأقاربه:

وبخصوص هؤلاء الدايات الذين جمعت بينهم صلة القرابة عن طريق المصاهرة -ليست قرابة الدم- نلاحظ أن البداية كانت مع الداي عبيد باشا، والذي بقي في الحكم ثمانية سنوات، وهو شخصية عسكرية قوية، وصاحب طباع جيدة وروح رقيقة، لكنه تأثر كثيرا لفقدان وهران سنة 1732، وكان ذلك في أواخر أيامه، وشعر بالذنب والملامة، لأنه اعتبر نفسه قد قصّر في تقديم المساعدة في الوقت المناسب، وأن الترتيبات التي تمت كانت ضعيفة، كما شعر أنه قد فقد اعتباره أمام العسكر، فلم يتحمل هذا الوضع وأغلق عليه أبواب القصر وامتنع عن محادثة أو مقابلة أحد من الناس، وامتنع حتى عن الأكل والشرب، وزاد من تناوله للأفيون إلى أن مات سنة 1732، عن عمرنا 80 عاما.³³

وبالرغم من أن عبيد باشا كان له ولدان، أحدهما يدعى محمد، والذي تدرج في الجيش الانكشاري إلى أن وصل إلى أعلى رتبة فيه، وهي رتبة آغا،³⁴ إلا أن عبيد باشا لم يوص باستخلاف ابنه، والذي كانت تتوفر فيه عموما جميع الشروط المطلوبة، خاصة شرط الانتماء للانكشارية، فما هو السبب؟

وقد لوحظ بأن منصب الخزناجي قد عرف تطورا ملحوظا، فبعدما كان في العهد الأول للدايات مجرد موظف يشرف على الخزينة، خاضع للكتاب الأربعة،³⁰ أضى مع أوائل القرن الثامن عشر يتبوأ المرتبة الثانية في نظام الحكم، والأولى المؤهلة لتولي منصب الداي. أضى مع أوائل القرن الثامن عشر يتبوأ المرتبة الثانية في نظام الحكم، والأولى المؤهلة لتولي منصب الداي.³¹ فإذا كان الخزناجي يحظى من العامة بنوع من التقدير والاحترام، فلأن منصبه من الممكن يؤهله لأن يصبح داي في يوم من الأيام، ولذلك كانت العامة تتودد إليه مسبقا.³²

وكقراءة عامة للنسب الواردة في الشكل البياني المتعلق بالفئات التي اعتلت منصب الداي، يمكن التأكيد أن النسبة متقاربة بين الخزناجية وخوجات الخيل، وهم الذين سيطروا أجمالا على سدة الحكم، وهو ما يؤشر كانباع الأولي على حدوث تنافس شديد بين الفئتين المذكورتين، أما الذين تولوا منصب الداي من خارج تلك الوظائف، فهي منحصرة في أساسا الآغوات بنسبة (12%) والشواش بنسبة (6%)، وهو ما دل على إمكانية تولي منصب الحاكم للجزائر خارج الفئتين الأوليتين المسيطرتين، وقد يكون من باب المصادفات أو ضريا من الحظ، أو وضعاً استثنائياً. وبعبارة عن هذه النسب والإحصائيات، هناك تساؤل مشروع عن مدى استقرار الدايات في مناصبهم؟ وبالتالي البحث في مدى استقرار نظام الحكم؟.

2- نظام الحكم بين الاستقرار والاضطراب

2-1- محاولات فاشلة لتوارث منصب الداي

لقد عرف نظام الدايات في الجزائر استقرارا واضحا في نظام الحكم، وذلك ابتداء من العقد الثاني من القرن الثامن عشر، واستمر هذا الحال إلى غاية أواخر التسعينات من القرن نفسه، (1710م/1791م)، والملاحظ أنه خلال 88 سنة تعاقب على سدة الحكم ثمانية من الدايات، والفترة الأطول في الحكم تعود للداي محمد بن عثمان باشا، الذي شغل المنصب ما بين (1766م و1791م)، وأي مدة مقدرة بـ 25 سنة (ربع قرن)، يليه الداي إبراهيم، الذي حكم مدة 14 سنة والذي تولى السلطة ما بين سنوات (1732 و1745م)، ويبدو أن طول البقاء في الحكم خصوصا لدى هذين الحاكمين قد نتج عنه بوادر توجه نحو

وجدا أن باب الزاوية قد أغلق، بعدما بلغ القائمين عليه أمر الهرج الواقع في القصر. فرجع ولما وصل الأمير لزينة فرن الزناكي، لحق به العسكر فقتلوه، ثم لحقوا بالخنزاجي وقتلوه أيضا، بين جامع كتشاوة وباب الحمام³⁹.

والشكل البياني التالي يوضح تداول أقارب محمد بن عثمان باشا على منصب الداى:



لذلك اتسمت الفترة الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر وتحديدًا بعد وفاة الداى حسن الذي دامت ولايته سبع سنوات (1798-1791)، إلى غاية انهيار نظام الحكم العثماني بعدم الاستقرار، إذ عاد الجند إلى سابق عهدهم من العصيان والتمرد وأضحوا يعينون ويعزلون الحكام حسب هواهم. وكانت تداعيات ذلك جلية حيث انخفض معدل البقاء في السلطة إلى أربع سنوات بينما كان المعدل الوسطي يقدر بثماني سنوات⁴⁰.

2-2- تدخل الانكشارية المباشر في تعيين الحكام

ظهر تدخل العسكر في شؤون السلطة، بصفة خاصة في عهد الداى أحمد باشا (1805-1808)، وذلك بعد مصرع الداى مصطفى باشا، فقد حدثت مصادرات لأموال وأملاك الكثير من كبار المسؤولين، شملت الخزناني وخوجة الخيل وأغا الصبايحية الخزندار والمقاطعي، وبابات الشرق والغرب وقايد العرب وحاكم مليانة... الخ، ولم يتوقف الأمر عند المصادرة أو الحجز بل تعداهما إلى إعدامهم جميعا، والاستيلاء على مناصبهم، مما يدل على أن دفة السلطة انتقلت من يد فئة كانت تجمعها روابط قوية، عرفها البعض بجماعة أزميز، إلى فئة أخرى، ليس لها نفس عناصر الاستقرار والثبات، بل هي تحالف مؤقت غير متجانس فتح الباب أمام بروز صراعات داخلية غلب

والإجابة المحتملة هو تصدي الانكشارية الحازم لتوريث منصب الداى. فبعد وفاة عبيدي باشا حل مكانه صهره والد زوجته، وهو إبراهيم باشا، الذي كان يعمل سابقا خزناني في ديوان عبيدي باشا، مما أهله لإرتقى لمنصب الحاكم - دون أن يلقي اعتراضا - بالرغم من تقدمه في السن، وسمعته غير المشرفة، حيث عرف بأساليب الخداع والاحتيال، والتي وظفها حتى في تعامله مع القناصل الأجانب، الذي كان يتلاعب بهم ويعمل على إثارة الغيرة والتنافس فيما بينهم، فعلى سبيل المثال كان يتظاهر بالميل نحو الانجليز بقصد إغاضة الفرنسيين الذين كانوا يقدمون المساعدات للجيش الأسباني.

وفي أيامه الأخيرة من سنة 1745م، وبعدما أصبح عجوزا وعاجزا، وضعفت همته وانحل جسمه كثيرا وأصيب بمرض وشعر بدنو أجله، أوصى بتعيين ابن أخيه في منصب الداى، وهو الذي خلفه فعلا بعد 13 سنة من الحكم، وكان ابن أخيه يسمى أيضا إبراهيم فعرف بالصغير (كوجك). وقد أصبح دايا للجزائر وهو في سن الخامسة والأربعين، غير أن فترة حكمه لم تدم طويلا ولم تتجاوز الثلاث سنوات، إذ توفي فجأة سنة 1748م، وقد قيل بأنه مات مسموما³⁵.

محمد بن عثمان باشا وأقاربه

مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ميلادي، كاد أقارب الداى محمد بن عثمان باشا³⁶، من الاستئثار بمنصب الداى، وجعله وراثيا بين أفرادهم. فلما توفي الداى محمد بن عثمان باشا، الذي يعتبر من أشهر الدايات وأطولهم بقاء في منصبه، وهو الذي عرف بقوة شخصيته وإرادته ورجاحة عقله، تولى مكانه ابن أخيه، حسن خزناني، وقد كان مستقرا في اسطنبول، فأرسل إليه الداى محمد بن عثمان بمن يحضره هو وأخيه، وولاه المناصب وارتقى به حتى عينه خزنانيا³⁷.

بعد وفاة عمه أصبح حسن خزناني دايا، وقد عين بدوره ابن أخيه مصطفى خزناني (سيتولى منصب الداى بعد وفاة خاله حسن)³⁸. وأصبح يُعرف بالداى مصطفى باشا (1798-1805)، وهو الذي ثار العسكر عليه وعلى الخزناني، فخرج الداى مصطفى باشا رفقة الخزناني، من دار الإمارة هاربين إلى ضريح الولي الصالح سيدي والي دادة العجمي فعندما وصلا الضريح

عليها الشكل الدموي، من انقلابات متوالية ومن صراعات بين الزمر خلال الفترة ما بين (1805-1817).⁴¹

وكان لهذه الصراعات انعكاساتها على استقرار السلطة، التي تداول عليها وخلال فترة وجيزة، عدد من الدايات حتى أن أحدهم لم ينعم بمنصبه سوى 17 يوما!! وهو الداوي محمد باشا (1230هـ/1815م)، كما أن الداوي علي خوجة (الغسال)، (1223-1224هـ/1808-1809م حكم أربعة أشهر فقط. أما الداوي علي خوجة (1817-1818م) فإنه لم يبق في منصبه سوى عام واحد، ومع ذلك فقد قام بمحاولة جريئة في 1817، للانفراد بالسلطة والتملص من قبضة الانكشارية، وهو ما كشف عن ذروة الصراع الذي كان دائرا بين المتنافسين على السلطة بحسب رأي القنصل الأمريكي بالجزائر شالر، الذي قال: "لقد كان الداوي علي خوجة رجلا طموحا، كثير العمل واسع الاطلاع، واللافت أنه بعدما ارتقى الحكم قام بأعمال دموية قاسية، فقد كان مقتنعا بأنه قادر على إعادة المجد للجزائر مع قواتها البحرية... لذلك دبرت له عدة مؤامرات في الثكنات لخلعه، ولكن هذه المؤامرات تم كشفها في الوقت المناسب. وكان من نتائج ذلك أن نقل علي خوجة مقر إقامته مع الخزينة العمومية إلى قلعة القصبة وهناك نظم فرقة من حرس قصره تتكون من الجزائريين، وظل يحذر من الانكشارية الذين قتل منهم 1500 جندي، ويبدو أن هذا الداوي قد وضع خطة تقضي بإلغاء الانكشارية كلية وكان ينوي جعل الحكم وراثيا في عقبه"⁴²

وقد أتهم صهره المفتي المالكي مصطفى بن مالك، بأنه كان هو الذي حرّض علي خوجة على القيام بما فعل بهدف جعل الجزائر عرشا وراثيا،⁴³ خاصة أن هناك محاولة أولى كانت في

السابق(1799)، وقد قام بها أحد أصحاب المفتي بن مالك، حسب رواية الزهار، وهو المسمى أيضا علي خوجة، من أجل الثورة على الداوي مصطفى باشا.⁴⁴

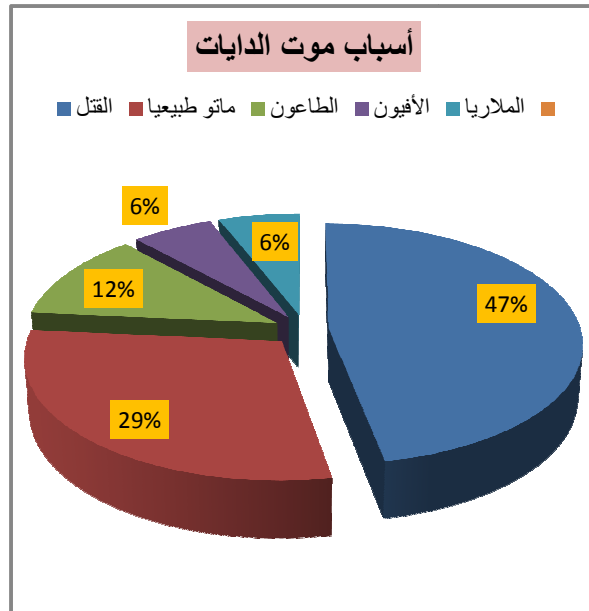
لقد سجل الزهار، بشيء من الحسرة، سوء المعاملة والضرب والإهانة التي تلقاها المفتي بن مالك وأقاربه بعد وفاة الداوي علي خوجة بسبب الطاعون،⁴⁵ كما أبدى تحسره أيضا على عدم قيام المفتي بن مالك باستغلال الفرصة السانحة حينها، والجلوس مكان صهره على كرسي الحكم، قائلا بالحرف الواحد: " وابن مالك هذا، كان يستطيع أن يتولى الملك عندما توفي صهره الباشا، لأن الأتراك في ذلك الوقت لم تكن لهم قدرة على انتزاعه وكان يستطيع أن يفعل مثلما فعل صهره علي باشا عند ثورته على الترك، فانه جمع أهل البلاد وأولاد العرب، وزواوة، والعبيد وهو متحصن في القصبة فلا يلحقه شيء من كرههم."⁴⁶

لكن ابن مالك وبحسب الزهار دائما، لم يفعل ذلك، بل إنه " لما مات علي باشا بالبواء ولم يطلع أحد على موته، رأى صهره السيد الحاج مصطفى بن الشيخ ابن مالك أن يذهب إلى حسين خوجة الخيل بمحله بالعليا، فدخل عليه وأخذ عنه العهد أن لا يضره وأخبره بموت صهره الباشا، وأخذه إلى دار الملك، وأجلسه على الكرسي، ثم التفت (بن مالك) إلى الخزناسي والعمال وأخبرهم بموت الباشا، وأنه أوصى بالولاية لحسين، ثم تقدم هو وبايعه وتقدم الوزير وكافة العمال وبايعوه، وبعث للبراح وأمره بأن ينادي في الأسواق بموت علي باشا، وتولية حسين باشا."⁴⁷

انتفاضة القبائل (1804-1810-1824)، وانتفاضة الدرقاوية في شرق وغرب البلاد (1804-1805)، والنمامشة في الأوراس (1818)، ووادي سوف في الجنوب 1824، والتيجانية في الجنوب الغربي 1818.⁵⁰ وقد عجلت هذه الانتفاضات بانتهاء الحكم العثماني، إلى جانب عوامل أخرى عديدة لا يسعنا المقام لذكرها.

ومن الملامح التي تميزت بها السلطة في الجزائر في عهد الدايات، أنها كانت حكرا على العنصر التركي، الذي مركز كل السلطات بين يديه، مهمشا العنصر المحلي، الذي كان في الأصل زاهدا في تولي مقاليد السلطة أو الصراع عليها، غير أن هذا العنصر المستأثر بالحكم وبالرغم من حالات الاستقرار التي عرفها

وقد أشار شالر إلى الصراع الذي كان يحدث عند انتخاب الدايا قائلا: "إذا كان انتخاب الدايا من حيث المبدأ من اختصاص الديوان، فإن هذا الانتخاب كان يجري عادة في جو من المؤامرات، وتنتصر فيه الفئة القوية من الانكشارية، فهذا الانتخاب غالبا ما كانت تصاحبه مأساة دامية...والدايا الذي ينتخب لا يستطيع رفض هذا الشرف، كما لا يستطيع الاستقالة من المنصب، فبالنسبة إليه لا يوجد في العالم سوى مكانين: إما العرش أو القبر.⁴⁸ وهو ما يفسر نهاية الدايات المؤسفة مثلما يوضحه الشكل البياني التالي:



السلطة، إلا أنه لم يتمكن من الحفاظ على هذا الوضع، كما لم يتمكن بعض الحكام على الرغم من مساعيهم من الإبقاء على الحكم حكرا على أسرهم وجعله متوارثا فيما بينهم، لأن الجيش الإنكشاري المتحكم في دواليب السلطة منع من حدوث ذلك، بعكس ما حصل في ولايات عربية أخرى كتونس وطرابلس الغرب.

الهوامش:

ففي الوقت الذي مات فيه البعض منهم في فراشه، وفاة طبيعية بعد عمر طويل أو مرض مزمن (29%)، توفي البعض الآخر للأسباب مختلف مثل الوباء والطاعون (12%) والمالاريا (6%)، أو بسبب جرعة زائدة من حشيش الأفيون مثل (الدايا عبيد باشا حزنا على ضياع وهران). أما الأغلبية فقد لقوا مصرعهم قتلى (47%)، وهم على التوالي: محمد بن حسن باشا (1717-1724م)، والدايا محمد بكير باشا (عرف بالأعشى) (1748-1754م)، الدايا مصطفى باشا (1798-1805م)، الدايا أحمد خوجة (1805-1808م)، الحاج علي خوجة (الغسال) (1808-1809م)، الدايا علي خوجة (الشريف) (1809-1815م)، الدايا محمد باشا (1815-1815م)، الدايا عمر باشا (1815-1817م).

وفي الأخير يمكن القول، أن واقع السلطة في الجزائر خلال المرحلة الممتدة ما بين 1710م و1830م، قد العامل قد ارتكز على فاعلية الانكشارية وتدخلم المباشر في تعيين الحكام، وهو ما يمكن اعتباره انحرافا عن مهمتهم الأساسية المتمثلة في الدفاع عن البلاد ولعل ما شجعهم على ذلك هو تضائل مداخل الدولة، فقد كانت خزينة البلاد تعاني عجزا ماليا، مما صعب من مهمة الحكام في تسديد رواتب الجنود، وفي هذه الحالة غالبا ما كان مصيرهم العزل أو الاغتيال، فلم يبق في سدة الحكم إلا من له القدرة على توفير الرواتب في الوقت المحدد.

كما أن الحكام كانوا يرون أن الحل الوحيد لتعويض العجز المالي، هو الرفع من قيمة الضرائب المقررة حتى أصبحت تجمع دون مراعاة أية سياسة أو قانون أو خطة معينة، وقد أدت تلك المظالم التي كانت ترتكب ضد الأهالي إلى نشوب عدة انتفاضات، وانتشار حركة التمرد في عدة جهات من البلاد، منها

المزارع والنخيل، ثم تزوج من إحدى النساء العربيات، و وصل ابنه يوسف إلى مرتبة باش آغا الفرسان في منطقة الساحل، وهو والد أحمد باشا القرماني الذي تمكن من الاستيلاء على السلطة وإعلان نفسه حاكما على طرابلس عام 1711، منتهزا فرصة غياب خليل باشا الذي لجأ إلى مصر عقب ثورة قام بها أهل ولايته بسبب ضياع سفينتين أضرم فمهما فرسان القديس يوحنا النار، وعندما فشلت جهود الدولة العثمانية في زحزحة أحمد القرماني عن منصبه، أصدر السلطان أحمد الثالث فرمانا بتعيينه والي طرابلس، ويكون حكمه فيها وراثيا في أسرته ومنحه لقب الباشاوية...وقد حكمت أسرة القرماني 124 عاما (1711-1835)، حيث عادت طرابلس إلى الحكم المباشر للدولة العثمانية حتى عام 1911م حين وقع الاحتلال الإيطالي. أنظر:- نفسه، ص، 95

⁷⁻ في دمشق شغلت أسرة آل العظم الباشاوية طيلة الفترة 1725-1783م، وهو نوع من الحكم الذاتي كاد يقترب من الاستقلال.
⁸⁻ لقد لعبت طائفة رياح البحر دورا هاما، بل كانت وراء تأسيس نظام جديد أضحى يعرف بنظام الدايات، وهو نظام قائم على مبدأ الانتخاب دون تحديد للمدة الزمنية. ومنذ أن وصل الدايات إلى السلطة عملوا على القضاء على ازدواجية الحكم من خلال إلغاء منصب الباشا ممثل السلطان. وتعد محاولة الدايات الحاج حسين ميزومورتو سنة 1688م، حين عارض قدوم الوالي العثماني الباشا إسماعيل والذي عاد من حيث أتى، من المحاولات الأولى التي كانت تهدف إلى تأسيس حكم محلي، وفي عام 1710م، وبعدما ارتقى الدايات علي شاوش السلطة، بادر بإلغاء منصب الباشا ممثل السلطان حتى يضع حدا لازدواجية السلطة، ومنذئذ أقر السلطان العثماني أحمد الثالث بالأمر الواقع وأضحى حكام الجزائر يجمعون بين منصب أمير الأمراء والدايات بشخصهم. أنظر:- غطاس، عائشة: «ظهور الدولة الجزائرية الحديثة»، في: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص، 55-57.
⁹⁻ أبو القاسم سعد الله، آراء وأبحاث في تاريخ الجزائر، ج 02، المجلد الأول، دار الغرب الإسلامي، ط 04، بيروت، 2005، ص ص 247-248.

¹⁰⁻ بداية من القرن التاسع عشر عرفت عملية التجنيد صعوبات و تذبذبا كبيرا، فبين عامي 1800-1801 لم يلتحق سوى 117 مجندا من جزيرة رودس و297 مجندا من أزميز. وفي عام 1816 التحق 1249 مجندا من أزميز بينما انخفض العدد إلى 23 مجند عام 1821. أنظر، عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، 1700-1830،

¹⁻ أندريه: زيمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، منشورات دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص ص 23-24.

²⁻ لقد انتقدت المصادر والمراجع الأجنبية بالخصوص موضوع الاختلاف العرقي بين الحكام و المحكومين، وموضوع الإقصاء المتعمد للعنصر المحلي عن دوائر السلطة، أو لذي لم يُستثنى منه حتى الكراغلة (أبناء الأتراك من أمهات جزائريات)، فيه إشارة إلى العنصرية، واعتبروا فترة انضواء الجزائر تحت الحكم العثماني احتلالا من العنصر التركي، الذي وصف بأبشع النعوت منها: الغلاظ، رعاة البقر من الأناضول، المتكبرين، المتعجرفين، الشواذ المزاجيين والعصبين والبراغماتيين والجهلة الذين لا يملكون أدنى رغبة في التعلم، الذين استثنوا من العقاب جراء قيامهم بالسرقة والنهب والاعتداءات، ومع ذلك استأثروا بأعلى المناصب والوظائف، واعتلوا أعلى السلم الاجتماعي والسياسي والعسكري. أنظر، جون، ب: وولف الجزائر وأوروبا، ترجمة أبو القاسم سعد الله، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص ص 159-162.

Thomas, Shaw: Voyage dans la régence d'Alger, au

XVIII siècle, Traduit de L'anglais par E. Mac carthy, Ed, Grand

Alger livre, 2007. p, 77

³⁻ شويتام، أرزقي: المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 926-1246هـ - 1519-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص 124.

⁴⁻ أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص 145.

⁵⁻ تمكن حسين بن علي من تأسيس أسرة حاكمية في تونس، استمرت من 1705 إلى غاية 1957، وقد ظلت الأسرة الحسينية محتفظة بطابعها العثماني سواء في حياة القصر أم في الاعتماد على طائفة الانكشارية، و من مظاهر ذلك جعل المذهب الحنفي مذهبا رسميا للدولة بالرغم من أن المذهب السائد عند العامة هو المالكي. أنظر:- صلاح الدين، هريدي، تاريخ العرب الحديث، منشورات دار الوفاء، الإسكندرية، 1999/2000، ص ص 93-49.

⁶⁻ ينسب القرامانليون إلى مدينة قرمان في الأناضول، وجاء مؤسس الأسرة إلى طرابلس بصفته بحارا صغيرا، ثم تمكن من امتلاك بعض

الجزائر، بعد أن كُلف بإقرار الهدوء والمحافظة على الأمن بالضواحي القريبة من المدينة " الفحص". أنظر، سعيدوني، والبوعبدلي، المرجع السابق، ص، 17. -خوجة الخيل أو أت خوجة سي، تتمثل مهامه في الإشراف على مداخيل الأراضي التابعة للدولة أو البايك، بل هو المسئول على إحيائها وإصلاحه. كما يشرف على ما يقدمه البايات عينا من خيول ومواشي إلى دار الإمارة، الأمر الذي جعل سلطته تمتد إلى عرب الصحراء، وكان لخوجة الخيل أعوان يساعدونه في أداء مهامه، من بينهم قائد يدعى "قائد العرب"، يقيم بسهل متيجة، وكان تحت أوامره هو الآخر زمرة من الأعوان والشيوخ أوكلت إليهم جباية المطالب المخزنية أي الضرائب. فضلا عن ذلك كانت تحت تصرفه مجموعة من الفرسان يعرفون بالسراجة. أنظر، غطاس، الدولة...، ص، 117.

²⁵ - شويتام، المرجع السابق، ص 39.

²⁶ - وكيل الحرج يراقب النشاط البحري، ويشرف على أعمال الترسانة البحرية وينظر في توزيع الغنائم ويتصل في بعض الأحيان بقناصل و مبعوثي الدول الأوروبية. أنظر، سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق، ص 17.

²⁷ - لاستخراج البيانات والمعلومات حول الدايات، عدنا بشكل خاص إلى :- أحمد الشريف الزهار، **مذكرات نقيب الأشراف**، تحقيق أحمد توفيق المدني، منشورات عالم المعرفة، طبعة خاصة، الجزائر، 2010.

مصدر سابق، وعزيز سامح ألتر، **الأثراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمود علي عامر، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص، 484.

²⁸ - الزهار، مصدر سابق، ص 79.

²⁹ - حمدلن خوجة، المصدر السابق، ص 129.

³⁰ - يختارهم ويعينهم الداي، وهم: الكاتب الأول ويدعى باش دفتر، أما الكتاب الثلاث فيعرفون على التوالي بـ باش مقطاعي، و المقطاعي و الرقمي. أنظر:

- TACHRIFAT, Ou recueil de notes historique sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, publiée par A. Devoulx, Alger, 1852, p 19-20

³¹ - غطاس، الدولة...، ص 116.

³² - حمدلن خوجة، المصدر السابق، ص 129.

³³ - ألتر، المرجع السابق، ص ص، 483-473.

³⁴ - Archives d'Outre Mers., 1Mi 22-Z 43.

³⁵ - ألتر، المرجع السابق، ص ص، 509-484، وريمون، الولايات...، ص، 619.

³⁶ - حول سيرة و حياة هذا الداي المفصلة، أنظر، توفيق المدني، **محمد بن عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791**، منشورات عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

³⁷ - Venture. De Paradis, : **Alger au XVIIIème siècle**, Ed. Bouslama, Tunis, 1980. p. 98

³⁸ - الزهار، المصدر السابق، ص، 82.

³⁹ - نفسه، ص، 120-191.

مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 23.

¹¹ - ريمون، المدن العربية...، ص، 32، ص، 59.

¹² - أندريه ريمون، «الولايات العربية» (القرن السادس عشر-القرن الثامن عشر)، في: **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للنشر والدراسات والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 556.

¹³ - حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 149.

¹⁴ - أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830**، دار الفكر العربي، الجزائر، 2011، ص 29.

¹⁵ - سعد الله، آراء وأبحاث...، ص 247.

¹⁶ - شويتام، المجتمع الجزائري...، ص 124.

¹⁷ - نفسه، ص 133-134.

¹⁸ - نفسه، ص 124.

¹⁹ - حمدان خوجة، **المرأة**، تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المطبعة الشعبية للجيش، طبعة خاصة، الجزائر، 2007، ص 101-102.

²⁰ - يعد مصطلح الداي من أكثر المصطلحات تداولاً في تاريخ الجزائر - العهد العثماني-، وهو يعني في اللغة التركي " الخال" وقد أصبح بمرور الزمن يدل على الحاكم، وأن هذا المصطلح لم يستعمل رسمياً وسياسياً عدى في الجزائر وتونس. وأصل الكلمة هو (Davi) أي داي (يفتحه و كسرة مفخمتين)، وتاريخياً استعمل المصطلح من طرف الأثراك القدامى الذين كانوا يمنحونه لرؤساء البحر الذين استطاعوا أن يخضعوا لإرادتهم عواصف البحر المتوسط ومواجهة أمواجه الهائجة وليليه الداكنة. أنظر، خليفة حماش، «**أهمية المصطلحات التركيبية في دراسة التاريخ والحضارة الإسلامية**»، في: **تحية تقدير للأستاذ خليل ساحلي أوغلو**، ج1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان-تونس، 1997، ص، 155-156.

²¹ - غطاس، الدولة...، ص، 114.

²² - شالر، وليام: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816/1824)**، ترجمة وتقديم إسماعيل العربي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص، 43.

²³ - الخزناجي هو المتصرف في خزينة الدولة، كان يقوم بمهام تسليم المداخيل، ويشرف على الإنفاق، ويراقب أمور السكة. يساعده في مهامه أمين السكة وبعض الموظفين من الحضرة واليهود. أنظر، سعيدوني، ناصر الدين والبوعبدلي، المهدي: **الجزائر في التاريخ**، ج 04، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 16-17.

²⁴ - أغا العرب أو أغا العسكر: هو قائد فرق الانكشارية "الوجاق"، وجماعات فرسان المخزن "الصبايحية"، كان يتلقى أوامره من الداي مباشرة، وقد لوحظ تزايد نفوذه أواخر العهد العثماني داخل مدينة

كثيرا، أن كان ساعد الحظ أحد الأشخاص وأسوأهم من الخروج من الحالة التي كانوا فيها مغمورين ليرتقوا عرش الجزائر. أنظر- شالر، المصدر السابق، ص، 44-45.

⁴⁹ - وهم على التوالي: إبراهيم باشا (1732-1745م)، إبراهيم كوجك (الصغير) (1745-1748م)، الداي علي بوصبع (1754-1766م)، و- محمد بن عثمان (1766-1791م)، والداي حسن (1701-1798).

⁵⁰ - شويتام، نهاية الحكم العثماني..... مرجع سابق، ص35، 36.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية والمغربية

- 1- وثائق المحاكم الشرعية، نسخة إكس-إن بروفنس: Archives d'Outre Mers 43..- 22-Z 1Mi ,
- 2- خوجة (حمدان بن عثمان)، المرأة، تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المطبعة الشعبية للجيش، طبعة خاصة، الجزائر، 2007.
- 3- دودو (أبو العبد)، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان، 1830-1850، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989.
- 4- الزهار (أحمد الشريف)، مذكرات نقيب الأشراف، تحقيق أحمد توفيق المدني، منشورات عالم المعرفة، طبعة خاصة، الجزائر، 2010.
- 5- شالر (وليام)، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816/1824)، ترجمة وتقديم إسماعيل العربي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

ثانيا: المصادر الأجنبية

- 6- Paradis (Venture. De), Alger au XVIIIème siècle, Ed. Bouslama, Tunis, 1980.
- 7- Shaw (Thomas) Voyage dans la régence d'Alger, au XVIIIe siècles, Traduit de L'anglais par E. McCarthy, Ed, Grand Alger livre, 2007.
- 8-TACHRIFAT, Ou recueil de notes historique sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, publiée par A. Devoulx, Alger, 1852.

ثالثا: المراجع باللغة العربية

- 9- ألتر (عزيز سامح)، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

⁴⁰ - غطاس، الدولة...، ص، 58-59.

⁴¹ - مروش، المنور: دراسات عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني: العملة، الأسعار والمداخيل، ج1، منشورات دار القصبة، 2009، ص، 265.

⁴² - شالر، المصدر السابق، ص 175-176.

⁴³ - أبو العبد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان، 1830-1850، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989، ص 71.

⁴⁴ - يقول الزهار في معرض حديثه عن الثوار من الأتراك على الداي مصطفى باشا أن في سنة 1215هـ/ 1799م، ثار علي خوجة صهر العلامة بن مالك، وعلي خوجة خرج في أحد الأيام إلى أن وصل إلى دار الملك ودخلها والنوابجية (الحراس) وكبرائهم ينظرون إليه ولم يستطع أحد أن يقوم مقامه أو يرده لأن لسانه كان لا يفتر عن ذكر الله، وقصد مجلس الداي، وضرب الخزناجي فجرحه، فلحق به وكيل الحرج أوزن محمد ووكيل الحرج الثاني أوزن علي وقتلوه، ولم يكن له أصحاب لأنه قدم وحده إلى دار الملك، وبعثوا لصهره ابن مالك وسألوه عن حالة صهره فقال لهم: إنني لم اطلع على أمره فأمره أن يخرج من البلد فذهب لقرية القليعة وأقام بها أياما، فتكلم بعض العمال للأمير وقالوا له: هذا الرجل الذي: " نفيت من البلد وهو من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضي الإسلام، أخرجته لأجل صهره، وفرت بينه وبين أولاده، وبين طلبته الذين يقرءون عليه، فعند ذلك أطلق سرحه الأمير ورجع للبلد. أنظر، المصدر السابق، ص، 108-109.

⁴⁵ - وفي هذا الشأن قال الزهار: " ثم دعا الديوان وأغا العسكر والوزراء... ثم إن العمال المتولين كلموا مع الباشا في قضية بن مالك، قال (الداي حسين) إنه أخذ علي عهدا ولا يمكنني أن أخدعه... لكنه كلف بأمره وكيل الحرج، فبعث له الزبانية وأتوه به، فسجنه هو ابن أخيه وصار يطلب منهم الإقرار على المال. فأقر لهم بشيء منه وتداولوا عليه بالسوط مرتين أو ثلاث مرات. وبقوا في السجن حتى صاروا إلى آخر رمق. فأتى أهلهم إلى نقيب الإشراف والحو عليه أن يتكلم عليهم، ومع هذا فلا دخل لنقيب الإشراف في هذا الأمر. فاستجاب لهم، وكتب لهم كتابا للباشا يشفع في المسجونين، فأجابهم الباشا إلى ذلك وأطلق سراحهم. قيل: إن الحاج مصطفى مات بمجرد وصوله إلى بيته، وقيل: أنه مات في الطريق، وكذلك حفيده فلما سمع الأتراك بموتهم تكلموا فيما بينهم، وقالوا: يجب أن نخرجهم من القبور ونحرقهم. فبعد ذلك تكلم نقيب الأشراف مع الباشا فأمرهم بأن لا يفعلوا شيئا، ثم دفنوا الحاج مصطفى في ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي وابن أخيه في ضريح سيدي محمد الشريف". أنظر: نفسه، ص، 173.

⁴⁶ - نفسه، ص، 173-174.

⁴⁷ - نفسه، ص، 173.

⁴⁸ - وأي تركي مهما كان أصله ووضع به بمجرد انخراطه في الانكشارية يستطيع أن يرشح نفسه لمنصب الداي ويستثنى من هذه القاعدة من وُلد في البوسنة (البشناق) أو في جزيرة كريت (الكريتلي). ولقد حدث

23- غطاس (عائشة)، «ظهور الدولة الجزائرية الحديثة»، في: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسستها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

10- ريمون (أندريه)، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، منشورات دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991.

11- سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

12- سعد الله (أبو القاسم)، آراء وأبحاث في تاريخ الجزائر، ج 02، المجلد الأول، دار الغرب الإسلامي، ط 04، بيروت، 2005.

13- سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبدلي (المهدي)، الجزائر في التاريخ، ج 04، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

14- شويتام (أزقي)، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 1830-1519، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

15- شويتام (أزقي)، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1830-1800، دار الفكر العربي، الجزائر، 2011.

16- غطاس (عائشة)، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، 1700-1830، مقارنة اجتماعية اقتصادية، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

17- المدني (توفيق)، محمد بن عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، منشورات عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

18- مروش (المنور)، دراسات عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني: العملة، الأسعار والمداخيل، ج 1، منشورات دار القصبة، 2009.

19- هريدي (صلاح الدين)، تاريخ العرب الحديث، منشورات دار الوفاء، الإسكندرية، 2000/1999.

20- وولف (جون، ب)، الجزائر وأوروبا، ترجمة أبو القاسم سعد الله، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

رابعاً: الدراسات باللغة العربية

21- حماش (خليفة)، «أهمية المصطلحات التركية في دراسة التاريخ و الحضارة الإسلامية»، في: تحية تقدير للأستاذ خليل ساحلي أوغلو، ج 1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان-تونس، 1997.

22- ريمون (أندريه) «الولايات العربية، (القرن السادس عشر-القرن الثامن عشر)»، في: تاريخ الدولة العثمانية، ج 2، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للنشر والدراسات والتوزيع، القاهرة، 1993.